



دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في السيولة المحلية في المصارف التجارية في  
الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2018)

**Study and analysis of factors affecting domestic liquidity in  
commercial banks in the Iraqi economy for the duration  
(2008-2018)**

الباحثة : اخلاص عبد الكاظم رمضان البوسليمي  
أ. د يوسف علي الاسدي جامعة البصرة - كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد

**المستخلص:**

تعد السيولة المحلية المتكونة من عرض النقد الضيق M1 وعرض النقد الواسع M2 من اهم ما يؤثر في الاقتصاد العراقي عن طريق المصارف التجارية ارتفاعها يعود الى ارتفاع صافي العملة في التداول والودائع الجارية وكذلك استقرار معدلات صادرات النفط الخام اما انخفاضها يعود الى الازمات السياسية والحروب ومنها حرب داعش الارهابي والسيطرة على الابار النفطية وبيع المنتجات بأسعار منخفضة , وتناولت الدراسة تحليل العوامل المؤثرة في عرض النقد وبيان اثرها سواء كان انكماشيا او توسعيا وايضا تناولت العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية وبالتالي بيان اثرها في الاقتصاد العراقي .

**الكلمات المفتاحية : السيولة المحلية ، العوامل المؤثرة، المصارف التجارية .**

**Abstract**

The local liquidity consisting of the narrow cash supply M1 and the offer of m2 is one of the most important affects the Iraqi economy through commercial banks, due to the rise of the net currency in trading and current deposits as well as the stability of crude oil export



rates, but its decline is due to political crises and wars, including the terrorist war of ISIS, control of oil wells and the sale of products at low prices. The study examined the analysis of the factors affecting the supply of cash and the statement of its impact, whether deflationary or expansionist, as well as the factors affecting bank liquidity and thus showing its impact on the Iraqi economy

**Keywords: Local liquidity, influencing factors, commercial banks.**

\* البحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة  
اثر فائض السيولة والربحية في الرفع المالي في المصارف التجارية للمدة (2008-  
2018)

### المقدمة :

تعد السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية فعند عدم توفر سيولة كافية أو عدم امكانية تلبية طلبات الزبائن سوف تخسر البنوك التجارية زبائنها وبالعكس في حالة توفر السيولة فهذا يؤدي الى جلب اكبر عدد من الزبائن ولكن في حال كان هناك فائض في السيولة تفوق حاجة البنك اليها فان هذا يعتمد على ادارة هذه الموارد المتاحة وان عدم الادارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة السلطات الرقابية (البنك المركزي) على البنوك التجارية والاحتفاظ بفائض السيولة لدى البنوك يعني التضحية بالأرباح التي كان من الممكن تحقيقها , والسيولة بالدرجة الاساس تعتمد على الايرادات النفطية لكون العراق احادي الجانب يعتمد على الايرادات النفطية بشكل كبير حيث ان تطور عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع يعتمد على الارتفاع والانخفاض في اسعار النفط وبالتالي الايرادات النفطية وهناك مجموعة من العوامل ايضا التي تؤثر على عرض النقد منها صافي الموجودات الاجنبية والانتمان المحلي وصافي البنود الاخرى وهذه العوامل يكون لها اثر توسعيا على عرض النقد في حال زيادتها واثر انكماشيا في حال انخفاضها , وايضا هناك مجموعة عوامل تؤثر على سيولة المصارف منها عمليات الايداع لدى المصارف والعديد غيرها والتي تم ذكرها في البحث .



### اهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة اهميتها من اهمية السيولة المصرفية واهمية تطور عرض النقد الضيق وعرض النقد الواسع وكذلك اهمية العوامل المؤثرة في كلاهما لكون العراق يعاني من اثار سلبية ناتجة عن فائض السيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة(2008-2018) وعدم توجه الفائض الى الاستثمار الامثل .

### مشكلة الدراسة:

تنتج مشكلة الدراسة من كون المصارف التجارية تعاني من مشكلة فائض السيولة وعدم قدرة البنك المركزي على التحكم بها ومراقبتها بسبب وجود قدر كبير منها خارج تلك المصارف وليس له اثر في دورة الدخل القومي وبالتالي على الاقتصاد العراقي ككل.

### هدف الدراسة:

- 1- تهدف الدراسة الى تحليل عرض النقد الضيق والواسع في المصارف التجارية .
- 2- معرفة وتحليل اهم العوامل المؤثرة على عرض النقد والسيولة في المصارف التجارية .

### فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان عرض النقد والسيولة في المصارف التجارية والعوامل المؤثرة بهما لها اثر فعال في الاقتصاد العراقي.

### منهجية الدراسة :

استخدام الاسلوب التحليلي الوصفي لبيان اثر فائض عرض النقد والسيولة في الاقتصاد العراقي .

### حدود البحث:

يتخذ البحث من العراق بعده المكاني اما الحدود الزمانية فتمثلت بالمدة المحددة (2008-2018).



## هيكلية البحث:

قسمت الدراسة الى ثلاث محاور: الاول تحليل السيولة المحلية للمدة (2008-2018) والثاني تحليل العوامل المؤثرة في السيولة والثالث العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية.

### **المحور الاول: تحليل تطور السيولة المحلية للمدة من (2008-2018)**

#### 1- تطور عرض النقد الضيق M1 للمدة (2008-2018)

يتكون عرض النقد M1 من العملة خارج البنوك والودائع الجارية وعرض النقد يقصد به مجموع وسائل الدفع المتداولة لتسوية المعاملات المالية في بلد ما لفترة زمنية معينة (الثعابي: 2013, 2) ويوضح الجدول (1) مكونات عرض النقود M1 في العراق وتطوره للمدة (2008-2018) حيث ارتفع عرض النقد عام (2008) الى (28189934) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي 29.78% مقارنة بعام 2007 واستمرت هذه الزيادة حتى عام (2013) ويعود سببها الى ارتفاع صافي العملة في التداول والودائع الجارية حيث بلغت الاولى في عام (2013) (34995453) مليون دينار والاخرى بلغت (38835511) مليون دينار اما المدة (2014-2015) سجلت انخفاضا في عرض النقد M1 اذ انخفض عرض النقد لعام (2014) الى (72692448) وبمعدل نمو سالب (1.54%) وعام 2015 الى (65435425) وبمعدل نمو سالب (9.98%) ويعود سبب ذلك الانخفاض الى تدهور الحياة الاقتصادية بسبب الازمة السياسية والحرب ضد داعش الارهابية في العراق وانخفاض اسعار النفط وقلّة إيرادات العراق وتصدير النفط من قبل العصابات الارهابية بسبب سيطرتهم على الابار النفطية وبيع منتجاتها بأسعار متدنية مما ادى الى تدهور الوضع الاقتصادي في العراق وفي عام 2016 سجل عرض النقد ارتفاعا الى (70733027) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي 8.1% وفي عام 2017 سجل انخفاضا الى (59961028) وبمعدل نمو سنوي سالب (15.23%) وفي عام 2018 ارتفع الى (77828984) بمعدل نمو سنوي 29.79% ويعود سبب الارتفاع الى استقرار معدلات صادرات النفط الخام فضلا عن الارتفاع النسبي في اسعاره في الاسواق العالمية .



جدول (1) تطورات عرض النقد الضيق M1 للمدة (2008-2018)

مليون دينار

السنة	العملة ارج البنوك	الودائع الجارية	M1	معدل النمو السنوي لعرض النقد m1	3/1	3/2
2008	18492502	9697432	28189934	29.78	0.66	0.34
2009	21775679	15524351	37300030	32.32	0.58	0.42
2010	24342192	27401297	51743489	38.72	0.47	0.53
2011	28287361	34186568	62473929	20.74	0.45	0.55
2012	30593647	33142224	63735871	2.02	0.48	0.52
2013	34995453	38835511	73830964	15.84	0.47	0.53
2014	36071593	36620855	72692448	-1.54	0.5	0.5
2015	34855256	30580169	65435425	-9.98	0.53	0.47
2016	42075230	28657797	70733027	8.1	0.59	0.41
2017	31422104	29499844	59961028	-15.23	0.52	0.49
2018	40498067	37330917	77828984	29.79	0.52	0.47

المصدر : البنك المركزي العراقي النشرة الاحصائية السنوية :سنوات مختلفة من (2018-2008)

الحقول (4,5,6) من اعداد الباحثة  
2- تطور عرض النقود الواسع M2 للمدة (2018-2008)

يعد عرض النقد M2 من المتغيرات الاقتصادية المهمة لما لها من اثر فعال في المؤشرات الاقتصادية من التضخم والنمو الاقتصادي واسعار الفائدة والموازنة العامة وميزان المدفوعات وسعر الصرف حيث تؤثر السيولة المحلية في هذه



المؤشرات من خلال الارتفاع والانخفاض<sup>(1)</sup> حيث ان ارتفاع عرض النقد يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم الذي يرجع الى ارتفاع حصيله النقد الاجنبي المتأتي من صادرات النفط الخام الذي ادى الى تزايد الانفاق العام والخاص وزيادة السلع والخدمات المستوردة وكذلك يؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة مما يساعد على توليد المزيد من الاستثمارات حيث يوضح الجدول ( 2 ) تطور عرض النقد M2 خلال المدة ( 2008-2018 ) اذ ارتفع عرض النقد خلال المدة من عام ( 2008-2014 ) حيث سجل عام 2014 ( 90566930 ) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي 3.47% وسبب تلك الزيادة هي زيادة عرض نقد M1 وزيادة معدلات شبه النقود اما عام 2015 فقد انخفضت السيولة المحلية بنسبة عالية حيث بلغت ( 82436712 ) وبمعدل نمو سنوي سالب ( 8.97% ) مقارنة بعام 2014 وسبب هذا الانخفاض يعود الى انخفاض اسعار النفط وانخفاض صافي الموجودات الاجنبية وفي عام 2016 ارتفع عرض النقد على ( 84941853 ) وبمعدل نمو 3.04% بسبب ارتفاع M1 واشباه النقود وفي عام 2017 انخفضت السيولة المحلية الى ( 72903477 ) بمعدل نمو سالب ( 14.17% ) و عام 2018 سجل ارتفاعا ملحوظا في M2 حيث بلغ ( 95390725 ) وبمعدل نمو سنوي 30.84%

(1) الفتلاوي ، حسين ماجد سامر : ( 2017 ) ، السياسة المالية واثرها في عرض النقود في العراق للمدة ( 1990 - 2014 ) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية .



جدول (2) تطو عرض النقد الواسع M2 للمدة (2008-2018)

مليون دينار

السنة	M1	شبه النقود	M2	معدل النمو السنوي لعرض النقد الواسع M2
2008	28189934	6671993	34861927	29.5
2009	37300030	8055259	45355289	30.1
2010	51743489	8545678	60289167	32.93
2011	62473929	9593380	72067309	19.54
2012	63735871	11600257	57336128	4.54
2013	73830964	13695621	87526585	16.18
2014	72692448	17874482	90566930	3.47
2015	65435425	17003287	82436712	(8.97)
2016	70733027	17208826	84941853	3.04
2017	59961028	12942449	72903477	(14.17)
2018	77828984	17561741	95390725	30.84

المصدر : البنك المركزي العراقي النشرة الاحصائية السنوية :سنوات مختلفة (2018-2008)



## المحور الثاني: تحليل العوامل المؤثرة في السيولة

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في السيولة نذكرها (2)

### 1- تحليل صافي الموجودات الاجنبية

يعد صافي الاصول الاجنبية احد اهم العوامل المؤثرة في عرض النقد حيث ان زيادتها لها اثر توسعي في عرض النقد وانخفاضها له اثر انكماشيا فيها ومن خلال البيانات التالية نوضح اثرها على عرض النقد حيث ارتفعت الاصول عام 2008 اي اخذت اثر توسعي اما في عام 2009 فقد انخفضت قيمتها الى (62142941) وبمعدل نمو سنوي سالب (5.9%)، اما في المدة (2010-2013) سجلت هذه الاعوام ارتفاع صافي الموجودات الاجنبية نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية اذ وصل سعر برميل النفط عام 2013 الى ما يقارب (106) دولارات كذلك ازدياد معدلات الانتاج والتصدير نتيجة لجولات التراخيص وايضا بناء مصافي جديدة للموانئ العراقية منها مصفاة كركوك في كركوك ومصفاة الفاو في الفاو ومصفاة الصينية في صلاح الدين وغيرها.

اما خلال المدة (2014-2016) فقد سجلت صافي الموجودات الاجنبية انخفاضاً اي اثر انكماشياً بمعدل نمو سنوي سالبة (6.7%) و(23.7%)، (17.2%) على التوالي وسبب هذا الانخفاض ه انخفاض اسعار النفط الذي ادى الى تراجع الايرادات النفطية، وفي العامين 2017 و2018 سجلت الموجودات ارتفاعاً من جديد بسبب ارتفاع الايرادات النفطية .

السهلاني , اديان فلاح: (2019) التوسع غير المنضبط في السيولة واثره في الاستقرار الاقتصادي ، (2) دراسة حالة العراق للمدة (1991-2017) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة .





جدول (3) تطور صافي الموجودات للمدة (2008-2018)

مليون دينار

السنة	صافي الموجودات الاجنبية	معدل النمو السنوي
2008	66041021	/
2009	62142941	-5.9
2010	68139347	9.6
2011	79045754	16.006
2012	93883760	18.7
2013	109108413	16.2
2014	101767422	-6.7
2015	77590463	-23.7
2016	64203152	-17.2
2017	72617001	13.1
2018	94761232	30.4

المصدر : البنك المركزي العراقي النشرة الاحصائية السنوية :سنوات مختلفة  
(2018-2008)



## 2- تحليل الائتمان المحلي للمدة (2008-2018)

يعد الائتمان المحلي من العوامل المهمة والمؤثرة على عرض النقد وهو يمثل الائتمان الكلي المقدم الى الحكومة مطروحة منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي وان تغيير اي منهما يسجل اثر في صافي الائتمان الحكومي ومن خلال البيانات التالية نلاحظ هذا اثر الائتمان على عرض النقد , ففي عام 2008 انخفض الائتمان المحلي الى (11360846) وسبب ذلك اتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع اسعار الفائدة على القروض اما عام 2009 ارتفع الائتمان المحلي (12658193) مليون دينار وبمعدل نمو 11.4% وسبب ذلك يعود الى منح السلف والقروض السكنية والاستهلاكية فضلا عن الحساب الجاري ثم الديون المتأخرة التسديد وكذلك حساب خصم الكمبيالات, وفي عام 2010 سجل الائتمان المحلي اعلى معدل حيث بلغ 71.3% بسبب الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وكذلك عام 2011 و2012 ارتفع لنفس السبب اما في عام 2013 فقد سجل انخفاضاً اما المدة من (2014 - 2017) فقد ارتفع معدل الائتمان المحلي نتيجة التوسع في الائتمان الممنوح للقطاع العام وكذلك السلف والقروض الممنوحة للموظفين , اما عام 2018 فقد شهد انخفاضاً في الائتمان المحلي وبمعدل نمو سنوي سالب (3.6%) .



جدول (4) تطور الائتمان المحلي في العراق للمدة (2008-2018)

مليون دينار

السنة	ديون على القطاع الخاص	معدل النمو السنوي	ديون على القطاع الحكومي	معدل النمو السنوي	مجموع الائتمان المحلي	معدل النمو السنوي
	1	2	3	4	5	6
2008	6807163	/	4553683	/	11360846	/
2009	7367466	8.2	5290727	16.1	12658193	11.4
2010	12278004	66.6	9413153	77.9	21691157	71.3
2011	15280982	24.4	13003188	38.1	28284170	30.3
2012	14750252	-3.4	20770625	59.7	35520877	25.5
2013	11855657	-19.6	23574328	13.4	35429985	-0.2
2014	15896096	34.08	25473992	8.05	41370088	16.7
2015	28412913	78.7	26444157	3.8	54857070	32.6
2016	40788242	43.5	26616637	0.6	67404879	22.8
2017	44385068	8.8	27809664	4.4	72194732	7.1
2018	44352547	-0.07	25179810	-9.4	69532357	-3.6

المصدر : البنك المركزي العراقي النشرة الاحصائية السنوية :سنوات مختلفة (2018-2008)

الحقول (2,4,6) من اعداد الباحثة



3- صافي البنود الاخرى (فقرة موازنة البنك المركزي)

تعد البنود الاخرى من العوامل المهمة المؤثرة في عرض النقد من خلال الارتفاع والانخفاض الذي سنلاحظه من خلال بيانات الجدول (5) اذ نلاحظ ان صافي البنود الاخرى اخذت اثراً انكماشياً اذ اخذت قيماً سالبة خلال مدة الدراسة حيث بلغ اعلاها عام 2011 بمعدل نمو سنوي سالب (10.6%) واقلها عام 2009 بمعدل نمو سنوي سالب (53.4%)

جدول (5) تطور صافي البنود الاخرى في موازنة البنك المركزي للمدة (2008-2018) مليون دينار

السنة	حساب رأس المال والاحتياطي	معدل النمو السنوي	صافي الاصول الاخرى	معدل النمو السنوي	المجموع	معدل النمو السنوي
	1	2	3	4	5	6
2008	-5928753	/	-6910944	/	-12839697	/
2009	-6726178	13.4	751622	-	-5974556	-53.4
2010	-6095404	-9.3	-2638739	-	-8734143	46.1
2011	-9438655	54.8	1633035	-	-7805620	-10.6
2012	-14379095	52.3	-1696274	-	-16075369	105.9
2013	-19497202	35.5	-1037030	-38.8	-20534232	27.7
2014	-19737249	1.2	5577231	-	-14160018	-
2015	-20153241	2.1	4734175	-15.1	-15419066	8.8



3.4	-15949717	46.33	6928439	13.5	-22878156	2016
9.4	-17456439	-76.9	1596852	-16.7	-19053291	2017
-16.6	-14549978	367.4	7464433	15.5	-22014411	2018

المصدر : البنك المركزي العراقي النشرة الاحصائية السنوية :سنوات مختلفة  
(2018-2008)  
الحقول (2,4,6) من اعداد الباحثة

### المحور الثالث : العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية

#### 1- عمليات الایداع والسحب على الودائع

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا أي بمعنى قلب الودائع الى نفود قانونية (ورقية ومعدنية) لإنجاز المعاملات اليومية الى تخفيض نقدية الصندوق احتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي ، وبالتالي الى تقليص سيولته فان عمليات الایداع تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري

#### 2- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة

سيولة المصرف التجاري يمكن ان تتأثر ايضا من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة اهمها :

- أ- الزبائن العاملون في اجهزة الدولة الذين يودعون ما يتقاضون من اموال لدى مصرف تجاري .
- ب- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة .
- ج- عقد صفقة توريد سلع وخدمات الى الدولة .
- وبالعكس سيولة المصرف تتقلص عندما يقوم الزبائن بالاتي :
  - أ- تسديد الضرائب الى الحكومة .
  - ب- شراء الاوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة الطويلة الاجل .



ج- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية لان الحقوق والامتيازات التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي اكبر .  
3- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف :

تزداد سيولة المصرف التجاري اذا ظهر ان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الاخرى العاملة في البلد , ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة الى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي وهذا يزيد من ارصده النقدية في عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي الى اهداف تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون ان يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الاجمالية للسيولة المصرفية , اما على مستوى المصرف التجاري الواحد فان حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة فان المصرف الذي يحقق رصيدا دائما قبل المصارف الاخرى سيشهد تحسنا في سيولته والعكس صحيح .

4- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف :

يملك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب فاذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فانه سيعمل على تخفيض حجم الارصدة النقدية الحاضرة او الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها ويقلل قابليتها على منح القروض وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ورفع نسبة احتياطي النقدي القانوني , وبالعكس في حالة توسيع عرض العملة لان ذلك يؤدي الى زيادة الارصدة النقدية للمصارف ويوسع سيولتها المصرفية مما يؤدي الى توسيع قدرتها الاقتراضية ومواجهة مختلف السحوبات في العملة .



#### 5- رصيد رأس المال الممتلك :

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت سيولته والعكس صحيح ومن ثم تحددت قدرته الاقتراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية (3)

#### 6- الوضع الاقتصادي العام :

في حالة الانتعاش الاقتصادي وزيادة العمليات التجارية فان ذلك يتطلب من المصرف الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة متطلبات زبائنهم الائتمانية لسحوبات مودعيه اما في حالة الكساد والركود الاقتصادي فان ذلك لا يتطلب من المصرف الاحتفاظ بسيولة عالية .

#### 7- القدرة على الحصول على اموال اضافية :

عندما يكون سهل على المصرف الحصول على أموال اضافية من مصادر اخرى كالقروض من البنك المركزي او المصارف والمؤسسات الاخرى فان ذلك يخفض من السيولة المطلوبة وعندما يصعب على المصرف الحصول على اموال اضافية فان عليه الاحتفاظ بسيولة اكبر وكذلك بالنسبة الى ثقة الزبائن في المصرف كلما زادت يكتفي المصرف بسيولة اقل لمواجهة السحوبات وبالعكس عندما تقل تلك الثقة وايضا في حال وجود سوق مالية نشطة وامكانية عالية لبيع الاوراق المالية التي يمتلكها المصرف يؤدي الى اكتفائه بسيولة اقل مما لو لم تتواجد تلك السوق عند احتياجه الى سيولة .

#### 8- هناك عوامل اخرى تؤثر في السيولة المصرفية :

ان هذه العوامل تحكم جميع المنشآت وتكون امكانية التأثير لهذه العوامل متدنية لأنها تحدد من قبل الدولة والاجهزة الاخرى وهي (4)

#### 1- شروط الدفع القانونية .

(2015) أدوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة : (3) صونيا ، عتروس رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ام البواقي ، الجزائر .  
(4) الصفار ، عدنان عودة صالح:(2015) ، فائض السيولة في المصارف التجارية وامكانيات الاستثمار مع اشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .



- 2- القواعد الناظمة للعقود .
  - 3- تحديد اسعار الصرف والفائدة .
  - 4- استخدامات الربح .
- وفيما يلي تحليل لاهم تلك العوامل

جدول رقم (6) تحليل العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية للمدة (2008-2018)

مليون دينار

السنة	الودائع	رأس المال والاحتياطيات	القروض والسلف	معدل النمو السنوي للودائع	معدل نمو رأس المال والاحتياطيات	معدل القروض والسلف
2008	37501909	4206067	4000	/	/	/
2009	45961294	5378811	2000	22.5	27.8	-50
2010	55961294	6252640	0	21.7	16.2	-100
2011	65292123	8396723	0	16.6	34.2	0
2012	75958352	11251398	0	16.3	33.9	0
2013	87004404	14034643	0	14.5	24.7	0
2014	90932279	16452237	0	4.5	17.2	0
2015	76418631	12316901	0	-15.9	-25.1	0
2016	69631759	12228297	0	-8.8	-0.7	0
2017	73060348	12629467	0	4.9	3.2	0
2018	83793944	14014205	0	14.6	10.9	0

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي (2018-2008)

شهد حجم الودائع ارتفاعا من عام 2008 لغاية عام 2014 حيث بلغ عام 2014) 9093229 ( مليون دينار بمعدل نمو 4.5% ثم انخفضت عام 2015 و2016





بمعدلات نمو سالب 15.9% و 8.8% على التوالي ثم عادت الى الارتفاع عامي 2017 و 2018 وتعود هذه الارتفاعات في الودائع الى الزيادة الناجمة عن ايداعات الحكومة التي لم يتم تصريفها عبر الموازنة العامة للدولة , وفي الوقت ذاته شهد رأس المال والاحتياطيات نمو مستمراً وهذا بدوره يعكس ادراك المصارف التجارية واستجابتها لتعليمات البنك المركزي العراقي في اهمية تدعيم مستويات رؤوس اموالها وتعزيز مراكزها المالية لمواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة التي تواجهها حيث بلغ عام 2014 معدل نمو رأس المال والاحتياطيات 17.2% وفي عامي 2015 و 2016 شهد انخفاضاً بمعدلات نمو سالب 25.1% و 0.7% على التوالي , ومن ثم عاد الى الارتفاع عامي 2017 و 2018 اما بالنسبة الى القروض والسلف بلغت عامي 2008 و 2009 4000 و 2000 مليون دينار على التوالي بمعدلات نمو سالبة 50% و 100% على التوالي ومن ثم بلغت صفر في السنوات الاخيرة من فترة الدراسة وبالتالي يكون تأثير العوامل ايجابي على السيولة في حال ارتفاعها فترتفع سيولة المصرف وبالعكس يكون اثرها سلبي في حال انخفاضها .



## الاستنتاجات

1- ان تطور عرض النقد بمفهوميته الضيق والواسع في مدة الدراسة يرتفع وينخفض تبعا الى الظروف والعوامل المؤثرة فيه مثل ارتفاع صافي العملة في التداول والودائع الجارية او الازمات السياسية والحروب.

2- عرض النقد الواسع M2 له اثر فعال في المؤشرات الاقتصادية من تضخم ونمو اقتصادي واسعار الفائدة والموازنة العامة وميزان المدفوعات وسعر الصرف من خلال ارتفاعه وانخفاضه .

3- ان العوامل المؤثرة في السيولة كصافي الموجودات الاجنبية والائتمان المحلي لها اثر توسعي في عرض النقد بسبب ارتفاع ايرادات النفط وزيادة معدلات الانتاج والتصدير نتيجة الى جولات التراخيص وكذلك منح السلف والقروض السكنية والاستهلاكية وايضا الحساب الجاري والديون المتأخرة التسديد, ولها اثر انكماشيا بسبب انخفاض ايرادات النفط وايضا اتباع البنك المركزي سياسة انكماشية من خلال رفع سعر الفائدة على القروض .

4- هناك عوامل مؤثرة في السيولة المصرفية اما تؤدي الى تحسين السيولة او الى تقليصها ففي حالة السحب على الودائع ورصيد حساب الزبائن يكون مدين وقيام البنك المركزي بتقليص عرض العملة وانخفاض رصيد راس المال الممتلك وظهور حساب المصرف لدى البنك المركزي مدين فجميع هذه تؤدي الى تقليص السيولة المصرفية وعدم قدرة المصرف على مواجهة التزاماته وبالعكس .



## التوصيات

1- ضرورة المحافظة على مستويات صافي العملة في التداول عند الحد الامثل وكذلك السيطرة على الاوضاع السياسية وعلى الابار النفطية ليبقى عرض النقود عند المستوى المطلوب لتلبية متطلبات البلد النقدية والاقتصادية .

2- توصي الدراسة الجهات المسؤولة عن السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي ابقاء عرض النقد الواسع M2 عند مستوى مناسب لما له من اثار على بعض المتغيرات الاقتصادية مثلا ان زيادة عرض النقد تؤدي الى ارتفاع الاسعار ويظهر التضخم وبالتالي دخول اقتصاد الدولة في حلقة مفرغة اي ارتفاع تكاليف الاقتراض وخفض معدل البطالة وضعف قيمة العملة .

3- المحافظة على ايرادات النفط ومعدلات التصدير وكذلك القروض والسلف عند مستويات تتناسب مع سياسة البلد الاقتصادية لما لها من اثار على السيولة من خلال صافي الموجودات والائتمان المحلي وذلك بأشراف وتنفيذ السياسات النقدية والمالية من قبل الجهات المسؤولة .

4- ضرورة مراقبة المصارف التجارية من قبل البنك المركزي والزامها بتنفيذ القوانين والضوابط الخاصة بحجم الودائع وراس المال الممتلك ومعاملات الزبائن وحجم القروض والسلف لتوفير السيولة الكافية لدى المصرف لتلبية احتياجاته والتزاماته تجاه الغير .



## المصادر

- 1- السهلاني , اديان فلاح:( 2019) التوسع غير المنضبط في السيولة واثره في الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة العراق للمدة(1991-2017) , رسالة ماجستير , كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة.
- 2- الثعلبي , ساهرة حسين زين (2013) دراسة قياسية للعلاقة بين عرض النقد والانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2011) بحث منشور, كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة.
- 3- الصفار, عدنان عودة صالح:(2015) , فائض السيولة في المصارف التجارية وامكانيات الاستثمار مع اشارة خاصة للعراق , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية .
- 4- صونيا , عتروس : (2015) أدوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة ,رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ,جامعة ام البواقي , الجزائر .
- 5- الفتلاوي , حسين ماجد ثامر:( 2017) , السياسة المالية واثرها في عرض النقود في العراق للمدة(1990-2014) , رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة القادسية .
- 6- البنك المركزي العراقي :2011, المديرية العامة للإحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية السنوية .
- 7- البنك المركزي العراقي :2014, المديرية العامة للإحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية السنوية .
- 8- البنك المركزي العراقي :2017, المديرية العامة للإحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية السنوية .
- 9- البنك المركزي العراقي :2019, المديرية العامة للإحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية السنوية .